

# اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

دورة عام ٢٠١٢

جنيف، ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢  
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت  
الألغام غير الألغام المضادة للأفراد

## الأثر على الإنسان في كمبوديا

مقدم من كمبوديا

### أولاً - الحالة

١- إن مشاكل المتفجرات من مخلفات الحرب في كمبوديا ناتجة عن سلسلة طويلة من النزاعات الإقليمية والداخلية التي دامت أكثر من ثلاثين عاماً وجعلت البلد شديد التلوث بالمتفجرات، كما خلفت الآلاف من المصابين واستوجبت بذل جهود مضيئة في مجال التطهير لا تزال مستمرة. ووفقاً لتقديرات سابقة، فقد زُرِع ما بين ٤ إلى ٦ ملايين لغم أرضي أثناء النزاع. وبعد استمرار أعمال التطهير تسعة عشر عاماً، لا تزال هناك مساحات شاسعة بحاجة إلى تطهير. ووفقاً لتقديرات الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام لعام ٢٠١٠، ستكون هناك حاجة إلى عشرة أعوام لتطهير ٦٤٨,٨ كلم<sup>٢</sup> من الأراضي الملوثة التي تم تحديدها، كما ينبغي إجراء دراسات استقصائية مرجعية وتقنية لمنطقة تبلغ مساحتها ١٠٩٧,٨ كلم<sup>٢</sup>. وبالإضافة إلى المشكلات التي تطرحها الألغام الأرضية، هناك مشكلة كبيرة يمثلها التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب الناجمة عن ذخائر أُطلقت من الأرض أو أسقطت من الجو. والمعلومات الواردة من وزارة الخارجية الأمريكية تكشف أن ما يزيد على ٢,٧٥ مليون طن من المتفجرات قد أُلقيت على كمبوديا خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥. وخلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٢، بلغ عدد ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في كمبوديا ٦٤٠٥٧ شخصاً. وعلى وجه التحديد، بلغ عدد ضحايا الألغام

الأرضية ٨٠٢ ٥٠ وعدد ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب ٢٥٥ ١٣ شخصاً. وفي الوقت الراهن، هناك أربع جهات تعمل في مجال التطهير لأغراض إنسانية في كمبوديا للتصدي لمشكلة التلوث بالألغام والمتفجرات، كما يتولى عدد من المنظمات والمؤسسات التوعوية بمخاطر الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب وتقديم المساعد للضحايا.

## ثانياً - أمثلة على المشكلات التي تسببها الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في كمبوديا

٢- منذ بداية الإجراءات المتعلقة بالألغام في كمبوديا، تم إزالة وتدمير ٦٩٦ ٩٤١ لغماً مضاداً للأفراد و٣٦٨ ٢١٨ من المتفجرات من مخلفات الحرب و٩٨ ٢٢ لغماً مضاداً للدبابات. وبالرغم من التقليل الكبير في عدد المصابين إلى أقل من ٣٠٠ في العام، فإن العدد لا يزال مرتفعاً بطريقة غير مقبولة. فخلال السنوات الخمس الماضية، وقعت ٣٢٤ إصابة بسبب الألغام المضادة للأفراد و٧٥٠ إصابة بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب (بما فيها الذخائر العنقودية)، و٢٨٣ بسبب الألغام المضادة للدبابات. كما أدت الميكنة السريعة نسبياً للزراعة في كمبوديا خلال السنوات القليلة الماضية إلى زيادة مثيرة للقلق في عدد حوادث الألغام المضادة للدبابات. وتشير بيانات رصد الحوادث التي جمعها نظام المعلومات المتعلقة بضحايا الألغام في كمبوديا إلى زيادة عدد ضحايا الألغام المضادة للدبابات منذ عام ٢٠٠٧، مع تراجع عدد الحوادث الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. فحوادث الألغام المضاد للدبابات غالباً ما توقع ضحايا أكثر من ضحايا الألغام المضادة للأفراد. وشهد عام ٢٠١٠ وقوع عدد كبير من ضحايا حوادث الألغام المضادة للدبابات، مما يظهر مدى التهديد الذي تشكله هذه الألغام التي أودت بحياة ثلاثة أضعاف من قتلتهم الألغام المضادة للأفراد في العام نفسه. وخلال فترة ثلاثة أشهر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، وقعت تسعة حوادث ألغام مضادة للدبابات أدت إلى وقوع ٣٨ إصابة.

٣- وزُرعت هذه الألغام في معظم الأوقات من قبل الخمير الحمر بغرض وقف وتدمير الآليات، بما فيها الدبابات، أو لأسباب تكتيكية. وقد زُرعت الألغام في الطرق والممرات الريفية وداخل الغابات. وهذه الطرق والممرات التي كانت تستخدم للأغراض العسكرية غالباً ما توقف استخدامها وغطتها النباتات، غير أن هذه الطرق باتت تستخدم بصورة متزايدة بواسطة الآليات الزراعية. وتشير النتائج الأخيرة للدراسة الاستقصائية المرجعية إلى أن ١٦ ٠١٦ من حقول الألغام ملوثة بالألغام المضادة للدبابات وبتشكيلة من الألغام المضادة للدبابات والألغام المضادة للأفراد، وذلك مقارنة بـ ٨٣٥ حقل ألغام تحتوي على ألغام مضادة للأفراد فقط.

٤- وعلى نحو ما أُشير إليه آنفاً، فإن الحوادث التي تقع بسبب لغم واحد مضاد للدبابات تؤدي إلى وقوع العديد من الإصابات. فعلى سبيل المثال، في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، أدى

انفجار لغم مضاد للأفراد إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة شخص واحد بجروح خطيرة في إحدى المقاطعات الواقعة في غرب كمبوديا. ووقع الحادث بينما كان الضحايا يستعملون جراراً محلي الصنع على أراضي تم استصلاحها للتو. وهذه الحادثة مشابهة للعديد من أحداث الألغام المضادة للدبابات التي وقعت خلال السنوات الخمس الماضية حيث سعى السكان إلى تطهير الأراضي غير المستخدمة بغية الاستفادة منها في الزراعة. وفي بعض الحالات، كان السكان يستخدمون الطرق والممرات القديمة، غير أن الألغام المضادة للدبابات باتت تنفجر بفعل مرور الآليات الثقيلة على هذه الطرق التي كانت تعتبر آمنة في الماضي.

٥- وتشعر الحكومة الملكية الكمبودية بقلق عميق إزاء تأثير الألغام الأرضية، وبخاصة زيادة الحوادث التي تسببها الألغام المضادة للدبابات. والدراسة الاستقصائية المرجعية التي طلبتها الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام قد ساعدت الحكومة في تحديد الأراضي التي قد تكون ملوثة بألغام مضادة للدبابات من أجل اتخاذ إجراءات التطهير. وقد حدد برنامج أجنبي مؤخرًا للتوعية بمخاطر الألغام في كمبوديا ضرورة توجيه هذه التوعية نحو مخاطر الألغام المضادة للدبابات، ولا سيما فيما يتعلق بتسليط الضوء على مخاطر التوسع في الزراعة واستخدام المعدات الزراعية الثقيلة، وكفالة تحقق وكالات التطهير، قبل بدء عمليات الزراعة، من الأراضي المشتبه في أنها ملغومة. واقترح إجراء حملة محددة الهدف تشمل البث عن طريق التلفاز والمذياع، والتنظيف والرصد بواسطة السلطات المحلية وشبكات المجتمعات المحلية العاملة في مجال التوعية بمخاطر الألغام، وكفالة الإنفاذ عن طريق الشرطة وقيام وكالات الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتحقق والتطهير.

### ثالثاً - دور التعاون والمساعدة - تجربة كمبوديا

٦- منذ بدء برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، استفادت كمبوديا من فرصة العمل مع المجتمع الدولي داخل وخارج حدودها. والجهات العاملة في مجال إزالة الألغام، على الصعيدين الوطني والدولي، قد تعاونت وتقاسمت تجاربها وخبراتها العملية مع الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومساعدة الضحايا. وكمثال على هذا التعاون، وضع طلبات التمديد بموجب المادة ٥ ضمن اتفاقية حظر الألغام. وخلال هذه العملية، اجتمعت الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال إزالة الألغام بغية المساهمة بخبرتها العملية في تقدير مستويات التلوث المتبقي في كمبوديا. وهذه المساهمة المشتركة أدت لاحقاً إلى وضع وتنفيذ عملية استقصاء مرجعية وإلى وضع الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. وقد أدى التعاون مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والهيئة النرويجية لمساعدة الشعوب إلى وضع معايير وطنية للإفراج عن الأراضي تنفذها حالياً الجهات الوطنية العاملة في إزالة الألغام.

٧- وبعد أن تعلمت كمبوديا من الشركاء الآخرين، واصلت تشاطر تجربتها ومعارفها من أجل مساعدة بلدان أخرى في جهودها الرامية إلى تعزيز البرامج الخاصة بها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك عن طريق تبادل الزيارات، والتدريب في بلد ثالث وبرامج تبادل المعارف. ويمكن الوقوف على هذا النوع من التعاون في التدبير الثلاثي لتشاطر المعرفة مع كولومبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي تدعمه اليابان.

٨- إن المساعدة المالية والعينية في شكل رأس مال بشري ومعدات وبحوث وتطوير المقدمة من المجتمع الدولي قد مكّنت كمبوديا من التصدي بنجاح ملحوظ لمشكلة الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب. والتعاون والمساعدة الدوليان جوهريان لتطوير القدرات في مجال التطهير والتوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا وإعداد برنامج يمكن كمبوديا للإجراءات المتعلقة بالألغام من التصدي للتحديات المستقبلية.

٩- ونظراً إلى أن غالبية تمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام في كمبوديا تأتي من جهات مانحة دولية ومن شركاء إنمائيين، فإن التمويل المستدام لهذه الإجراءات لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية. وثمة حاجة إلى المساعدة حتى تتمكن الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام والجهات العاملة في إزالة الألغام من حشد الموارد والمحافظة على قدرات بشرية كافية. والتحدي الفوري الذي يواجه كمبوديا هو القدرة على التصدي لزيادة الحوادث الناتجة عن الألغام المضادة للدبابات في ظل تراجع التمويل المقدم من المانحين. وتشير هذه المشاكل إلى الحاجة المطلقة إلى إدراج التعاون والمساعدة الدوليين في أي أطر مستقبلية لمعالجة أثر الألغام غير الألغام المضادة للأفراد على الإنسان.